من أبواب النكاح
(١)

إماطة الجهل بحال حديثي "ما خير للنساء"؟ و"عقدة الحبل".

جمع وتنسيق
أم عبد الرحمن بنت النوبي

قدم له وراجعه وحرره وعقب عليه
أبو عبد الرحمن - محمد عمرو بن عبد اللطيف
عفا الله عنهما

الناشر
مكتبة التربية الإسلامية
لإحياء التراث الإسلامي

□ الطبعة الأولى للكتاب □
١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م

الناشر :
مكتبة التربية الإسلامية لإحياء التراث الإسلامى

١٤ ش سويلم من ش الهرم – خلف مسجد الأنصار بالطالبية ت : ٨٦٨٦٠٥

■ تقدمة ■

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا .

من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادى له .

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون ﴾ .

﴿ يا أيها الناس اتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيراً ونساءً . واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام . إن الله كان عليكم رقيباً ﴾ .

﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا ألله وقولوا قولاً سديداً . يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم . ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً ﴾ .

أما بعد ، فإن أصدق الحديث كتاب الله تعالى ، وخَيْرَ الهدى هدى محمد ﷺ ، وشر الأمور محدثاتها ، وكل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة فى النار .

فهذه الرسالة ستكون بمشيئة الله (جل وعلا) ضمن سلسلةٍ سميتها

(من أبواب النكاح) وكانت قبل ذلك : (حديثان من أبواب النكاح) لكن وجدت فى الأول سعةً لترددى فى إدماج رسالتى : (حديث « ثلاث جدهن جد ، وهزلهن جد » فى الميزان) ضمنها – لتعلقه بالنكاح ولا بُد –، أو إدخاله تحت غيرها ، فقد قرَّرت الاستعانة بالله عز وجل على وضع عدة رسائل ، منها :

(حديث « لا اعتكاف إلا في المساجد الثلاثة » في الميزان) و (مرويات قراءة الكهف يوم الجمعة فى الميزان) و (حديث « يسٓ قلب القرآن »[*] فى الميزان) وغير ذلك . فالله المستعان ، لا إله غيره .

أما الرسالة المتقدم ذكرها ، فقد تم الشروع في عامَّتها ، وربما أحتاج إلى إعادة تبييضها مرة أخرى .

وأما رسالتنا التى بين يدى القارىء الكريم إن شاء الله ، والتى سميتها : (إماطة الجهل بحال حديثَىْ « ما خير للنساء » ؟ و « عقدة الحبل ») فلها قصة قديمة .

فإن تسميتها ، وخطة العمل فيها مثبتتان فى « مفكرة » عندنا منذ بضع سنين ، ما بين خمس وسبع .

وقد حاولت وقتئذ إقناع الزوجة الفاضلة – أم عبد الرحمن – بتصنيفها باسمها هى ، بعد بيان خطوات العمل فيها ، وكيفية تخريج أحاديثها . لكن الله جل وعلا لم يقدر ذلك آنذاك .

على أنه لم يكن فى نيتى وحُسبانى أن أقوم – أيضاً – بالتعليق عليها ،

(*) كنت أدخلته فى الجزء الثانى من « تكميل النفع » ثم أبدلته بحديث آخر فى فضائل القرآن أيضاً ، لإفراده فى جزء مستقل . والله المستعان .

أو أن أضع اسمى على طُرَّتها(**) اكتفاءً بأنها كانت ستومىء إلى ذلك عند تقدمتها للرسالة .

ويشاء العلى القدير أن تمضى السنون ، ويتجدد فى نفسى الإصرار على إمضاء هذا الأمر عسى أن يكون فاتحة خير ، حتى إننى هدَّدت بالاستقلال بتصنيفها – وحدى –، وكان ذلك لعله سيُصبح مصدر اغتمام عظيم لى ، لو تم على الصورة المذكورة .

وبينت أننى سأكتفى بأدنى معطياتٍ فى أصل الرسالة ، ويترك لى التعليق على ما أراه جديراً بذلك سواء بتصحيح خطأ مما ينتفع بمعرفته القراء الكرام – وذلك قد تراضينا عليه سويًا –.

أو أتوسع في التعليق على حال راوٍ من الرواة ، أو بيان إسناد لم أوقف الأخت عليه أو تخريج لإمام من الأئمة كذلك ، أو ملحوظة تتعلق بلفظ ما أو إشكال حديثى أو نحو ذلك .

وهناك بعض أشياء أعذرت فى بيان صوابها ، فلم أرَ بداً من الإشارة إليها فى تعليقاتى ، وإن كانت قليلة الجدوى للقارىء . وذلك لأن أمر العلم والنقل فيه عن سادتنا الأئمة عليهم رحمة الله إنما هو أمانة وضعها الله فى أعناقنا ، ومهمة سامية ينبغى تحرى الإتقان بكل معانيه لدى أدائها لقول المعصوم ﷺ : « إن الله كتب الإحسان على كل شىء... »(***) الحديث .

(**) اقتبست هذه اللفظة للتعبير عما نسميه (الغلاف) من الشيخ بكر أبى زيد فى بعض تصانيفه ، فجزاه الله خيراً .

(***) فى الاستدلال به خاصة إيماء إلى التنظير فى ثبوت الحديث المشهور « إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه » . وبيان ذلك هنا مما يطول شرحه .

وأما نشوء الفكرة فى ذاتها ، فقد تعمدتُ اختيار هذين الحديثين خاصة لاشتهارهما لاسيما الأول . وأما الثانى ، فقد سمعته مرتين فى فترة وجيزة من الزمان .

أولاهما : من خطيب شاب يحبه كافة الناس ، حيث قاله على ملأٍ من الناس بمسجد الفتح بالمعادى ، لكنه أورده بلفظ : « هى ، هى ، هى » بدلاً من : « هى على حالها » . ولم أره به .

وثانيهما : من أخ محبوب أيضاً ، وكانت المناسبة إما عقد نكاح أو بناء ، لا أذكر ذلك تحديداً .

وإنى لأحمد الله حمداً كثيراً على أن هذا الأمر لم يتم منذ بضع سنين ! وذلك :

١ – لأننى لم أكن تفطنت إلى أن الشيخ الغزالى أورد حديث فاطمة فى « الإحياء » بلفظ لا أصل له بنفس السياق ، وأنه الذائع على ألسنة الأكثرين الآن . ولذلك كنا سنورده باللفظ الوارد من « كشف الأستار » و « حلية الأولياء » و « سؤالات السهمى » حَسْبُ .

٢ – ولم أكن وقفت على حديث فاطمة من رواية الحسن البصرى عن على عند الدارقطنى فى « الأفراد » على الرغم من عزو العراق الحديث إليه .

نعم ، كان « كنز العمال » موجوداً ، ولكن دلنى على وجوده فيه بصورة قاطعة « موسوعة أطراف الحديث النبوى » جزى الله صانعيها عن أهل الحديث ، وعن المسلمين خيراً .

٣ – ولم أكن وقفت على إسناده عن العوام بن حوشب معضلاً لأن

كتاب (العيال) لابن أبى الدنيا لم يصدُر إلا منذ فترة وجيزة جزى الله أخانا صاحب « دار التأصيل » خيراً .

٤ – و لم أكن لأتفطن إلى التنبيه على بعض الروايات الباطلة التى رواها ابن المغازلى فى « فضائل على بن أبى طالب » .

٥ – وهذا مبنى على الأمر الثالث ، وهو أننى لعلى لم أكن لأبين أن أصل قوله ﷺ : « إنما فاطمة بضعة منى » ثابت فى الكتب الستة جميعها بألفاظ مطولة ومختصرة ، بنفس السياق الذى ذكرته رداً على تعليق محقق « العيال » .

٦ – و لم أكن وقفت على كلام الحافظ ابن حجر رحمه الله على رواية البزّار لحديث فاطمة فى « مختصر زوائد مسنده » لأن الكتاب نفسه لم يقع لى إلا قريباً جداً .

٧ – و لم أكن وقفت على إسناد حديث « عقدة الحبل » عند تمام فى « فوائده » – وإن كان من نفس المَخْرَج . وقصة ذلك شبيهة بقصة كتاب « العيال » بل هى أقرب .

٨ – وما كنت لأظن أننى سأتوسع لدى الكلام عن (قيس بن الربيع) و (أبى بلال الأشعرى) ، وأبين الموضع الذى ضعَّف فيه الدارقطنى كلاً منهما فى « سننه » .

فالفضل فى ذلك لمعد (فهارس سنن الدارقطنى) الدكتور يوسف المرعشلى جزاه الله خيراً . وكذا الكلام عن (على بن زيد بن جدعان) وبيان المراد بـ : (الباطل) وغير ذلك .

فالحمد لله أولاً وآخراً ، وظاهراً وباطناً .

نسأله الجنة وما يقرب إليها من قول أو عمل . ونعوذ به من النار وما يقرب إليها من قول أو عمل . آمين .

وكتبه :

محمد عمرو بن عبد اللطيف

القاهرة فى يوم الثلاثاء الموافق الثانى من ربيع الآخر
- بتوقيت مصر - سنة ١٤١٣ هـ ، والتاسع والعشرين من
سبتمبر سنة ١٩٩٢ مـ .

◘ « ما خير للنساء ؟ » ◘

هذا حديث ضعيف مُنكر ، لا يصح عن النبى ﷺ على الرغم من تعدُّد طرقه .

وقد أورده الشيخ أبو حامد الغزالى فى « الإحياء » (٢/٤٦) بلفظ[١] : « **قال رسول الله ﷺ لابنته فاطمة عليها السلام : أى شىء خير للمرأة ؟ قالت : ألا ترى رجلاً ولا يراها رجل . فضمها إليه وقال : ﴿ ذُرِّيَّةً بعضُها من بعض ﴾ فاستحسن قولها** » .

ضعَّفه العراق بعد أن عزاه للبزار والدارقطنى فى « الأفراد »[٢] دون

---

(١) وفيه من المخالفات للألفاظ الواردة :

١ – أن السؤال فيه كان متوجهاً لفاطمة رضى الله عنها ، لا للصحابة رضوان الله عليهم .

٢ – أن سؤاله صلى الله عليه وسلم كان لها رأساً ، لا أن علياً لما سمعه ذهب فسألها ثم رجع إلى النبى ﷺ فأخبره .

٣ – أن عبارة (ألا ترى رجلاً ولا يراها رجل) وإن كانت قريبة جداً من رواية الحسن البصرى عن على عند الدارقطنى ، لكن سائر سياق « الإحياء » مخالف كل المخالفة لجميع روايات الحديث .

٤ – أن فيه ضمّه ﷺ لفاطمة ، ولا أصل لذلك فى شىء من طرق الحديث .

٥ – أن فيه إيراده ﷺ لقوله تعالى : ﴿ **ذرية بعضها من بعض** ﴾ ولا أصل لذلك فى شىء من طرق الحديث ، بل فى جميعها إخباره ﷺ أنها بضعةٌ منه .

٦ – أن زيادة « فاستحسن قولها » ليست فى شىء من طرق الحديث ، على أنها مفهومة ضمناً .

(٢) وقد قال الحافظ الكبير ابن رجب الحنبلى رحمه الله فى « شرح علل الترمذى » (ص ٣٠٠ – ٣٠١) : « ونجد كثيراً ممن ينتسب إلى الحديث لا يعتنى بالأصول =

أن يبين رحمه الله أن اللفظ الذى ساقه الغزالى مختلف عن جميع روايات الحديث . كذلك الزبيدى لم يزد على كلام العراق فى « إتحاف السادة المتقين » كما فى « تخريج أحاديث إحياء علوم الدين » للعراق وابن السبكى والزبيدى ، استخراج الأخ محمود حداد (١٣٨١/٢) وقد اشتهر على الألسنة[٣] باللفظ الذى ساقه الغزالى في « الإحياء » ، وهو لفظ باطل لا أصل له فى طرق هذا الحديث عن النبى ﷺ .

وقد رُوِىَ من حديث على ، وأنس ، ومن مُعضل العوام بن حَوشب .

❋ أولاً : حديث على :

وهو مروى من طريقين ، طريق سعيد بن المسيب عن على ، وطريق الحسن البصرى عن على[٤] .

= الصحاح كالكتب الستة ونحوها ، ويعنى بالأجزاء الغريبة وبمثل مسند البزار ومعاجم الطبرانى وأفراد الدارقطنى وهى مجمع الغرائب والمناكير » . فكن منها على تَقِيَّة ، وكن من هذه القاعدة المهمة على ذُكر .

(٣) لا سيما ألسنة الأخوات الفضليات اللاتى يَنْسَقْنَ وراء العاطفة فى الغالب . وهذا أمر طبيعى فى جميع النساء .

ووصل الأمر أن بعضهن قد بنَيْن حياتهن وسلوكهن اتكاءً على هذا الحديث المنكر ، مع أن نصوص الكتاب العزيز ، والسنة المطهرة ، وروح الشريعة الغرَّاء ، كل أولئك كفيل بإثبات هذا المعنى ، مستغنٍ فى ذاته عن تلمس النصوص المنكرة والدخيلة على سُنة المعصوم ﷺ .

(٤) وستعلم أن مخرجها واحد ، وإنما هو اختلاف على (قيس بن الربيع) ، فمالك بن إسماعيل أبو غسان النهدى ومعه يحيى بن عبد الحميد الحمانى فى جانب ، وأبو بلال الأشعرى وحده فى الجانب الآخر .

(١) طريق سعيد بن المسيب عن على :

رواه أبو نعيم فى « الحلية » (٤١/٢) فضائل فاطمة : حدثنا إبراهيم بن أحمد بن أبى حصين ثنا جدى أبو حصين ثنا يحيى الحمانى ثنا قيس عن عبد الله بن عمران عن على ابن زيد[٥] عن سعيد بن المسيب عن على أنه قال لفاطمة : ما خير للنساء[٦]؟ قالت : لا يرين الرجال ولا يرونهن . فذكر ذلك للنبى ﷺ ، فقال : « إنما فاطمة بضعة منى » .

● ويحيى الحمانى حافظ متهم[٧].

---

(٥) كذا ، والصواب حذف الألف من (ابن) إذا أتت بين اسم الرجل أو كنيته أو لقبه وبين اسم أبيه ، فتقول : (على بن زيد) أو (أبو سعيد بن يونس) أو (الصاحب بن عبّاد) وهكذا . أما إذا أتت (ابن) أول السطر ، فينبغى إثبات الألف . وانظر للتفصيل : « تصحيح التصحيف وتحرير التحريف » للصفدى (ص ٤٦ -٤٧) ، دلنى عليه زميل فاضل يُرجع إليه فى مثل هذه الأمور .

(٦) ويلاحظ أن السائل - فى هذه الرواية - هو على لا النبى ﷺ ، وأن السؤال لفاطمة - رأساً - لا لأحدٍ سواها ، فلعل هذا من تخليط الحمانى ، فإنه - مع كونه متهماً بسرقة الحديث - كثير الإغراب والتخليط فى الأسانيد والمتون جميعاً . على أن شيخ أبى نعيم لم أرَ أحداً ترجم له إلا الحافظ ابن منده فى « فتح الباب » (٢٦٣) ، ولم يبين حاله كعادته ، حيث قال : « أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن أبى الحصين القاضى وكان يكنى أبا القاسم أيضاً . حدَّث عن جده أبى الحصين » . وقال محققه : « لم أقف على ترجمته » . والعلم عند الله تعالى .

(٧) لفظ الحافظ ابن حجر فى « التقريب » (٧٥٩١) : « حافظ إلا أنهم اتهموه بسرقة الحديث » . وقد قال الإمام أحمد فيه : « كان يكذب جهاراً » . وقال أيضاً : « ما زلنا نعرفه أنه يسرق الأحاديث أو يلتقطها وينقلها » .

وتكلم فيه آخرون . أما ابن معين فكان يوثقه ويحسن الظن به . هذا ، وقد رمز له الحافظ رحمه الله فى « تهذيبه » و « تقريبه » بالرمز (م) الدال على رواية مسلم له . وقد بيّن رحمه الله حقيقة هذا الأمر ، فقال فى الأول (٢٤٨/١١) : « له ذكر =

• وقيس بن الربيع ، قال الحافظ فى « التقريب » : صدوق تغير لما كبر ، أدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدَّث به[8] .

وقال الذهبى فى « الميزان » : صدوق فى نفسه سيء الحفظ[9] .

وقال أبو حاتم : محله الصدق ليس بالقوى .

وقال يحيى : ضعيف وقال مرة : لا يكتب حديثه .

وقيل لأحمد : لم تركوا حديثه ؟ قال : كان يتشيع وكان كثير الخطأ وله أحاديث منكرة .

= فى « صحيح مسلم » فى حديث عبد الملك بن سعيد بن سويد عن أبى حميد أو أبى أسيد فى القول عند دخول المسجد . قال مسلم سمعت يحيى بن يحيى يقول : كتبته من كتاب سليمان بن بلال – يعنى على الشك – قال : وبلغنى أن يحيى الحمانى يقول : وأبو أسيد » .

ونحوه فى « تهذيب الكمال » (ق ١٥٠٩) .

(٨) فلا يبعد أن يكون هذا الحديث مما أدخله عليه ابنه سامحه الله . فالله أعلم .

(٩) ارتبت فى المراجعة الأخيرة أن يصدر الذهبى حكمه على الرجل ثم يقول : « وقال فلان كذا » لأنه خلاف ما اعتدناه منه ، فلما رجعت إلى « الميزان » (٣/ ٣٩٣) وجدته يتبع حكمه بقوله « كان شعبة يثنى عليه . وقال أبو حاتم : محله الصدق ، وليس بالقوى » فقارن بالمثبت أعلاه . وفيه – تتميماً لكلام الإمام أحمد –: « وكان وكيع وعلى بن المدينى يضعفانه » يتلوه : « وقال النسائى : متروك . وقال الدارقطنى ...... » إلخ .

زادنا الله حرصاً ووفقنا لمراضيه . هذا ، ولفظ أبى حاتم – بتمامه –: « عهدى به ولا ينشط الناس فى الرواية عنه وأما الآن فأراه أحلى . ومحله الصدق وليس بقوى يكتب حديثه ولا يحتج به ، وهو أحب إلىّ من محمد بن عبد الرحمن بن أبى ليلى ، ولا يحتج بحديثهما » . أما قول الإمام أحمد ، فلم أجده فى مصدر آخر مجموعاً فى هذا السياق .

وقال الدارقطنى : ضعيف[10] .

● وأما عبد الله بن عمران فقد أشار الهيثمى إلى جهالته[11]

وقال حماد بن زيد : على بن زيد كان يقلب الحديث .

وقال أحمد : ضعيف .

---

(١٠) فى حديث رواه فى « سننه » (١/ ٣٣٠) من طريق غسان بن الربيع عنه عن محمد بن سالم عن الشعبى عن الحارث عن على قال : قال رجل للنبى ﷺ : « أقرأ خلف الإمام أو أنصت ؟ قال : بل أنصت ، فإنه يكفيك » ثم قال – عقبه –: « تفرد به غسان ، وهو ضعيف ، وقيس ومحمد بن سالم ضعيفان ، والمرسل الذى قبله أصح منه ، والله أعلم » . يعنى : ما رواه من طريق على بن عاصم عن محمد بن سالم عن الشعبى مرسلا مرفوعا : « لا قراءة خلف الإمام » . هذا مع أن على بن عاصم ضعيف على أحسن أحواله . أما غسان فمختلف فيه ، فقد روى عنه أحمد وابن معين ، ووثقه ابن حبان والخليلى فى « الإرشاد » . وقال الدارقطنى نفسه – مرة –: « صالح » . فالله أعلم .

وتركه – رحمه الله – الإعلال بالحارث الأعور غير حسن . وسيأتى نظير لذلك قريباً . فالدارقطنى رحمه الله فى كتابه هذا كثيراً ما يُجمل الحكم على الحديث وعلله ، وأحياناً يسكت عن بيانها . ومن مظاهر الإجمال أيضاً إطلاقه توثيق رجال إسناد فيهم من لا يبلغ مرتبة (الثقة) . أما فى عامة تصانيفه ، فأحكامه أدق وأحسن تفصيلاً ، ويدخل فى ذلك سؤالات الحاكم والبرقانى والسهمى والسلمى له ، فإنها جديرة بالاقتناء والاعتناء .

(١١) بقوله فى « مجمع الزوائد » (٤/ ٢٥٥ ، ٩/ ٢٠٣) : « رواه البزار ، وفيه من لم أعرفه » زاد فى الموضع الأول حَسب : « وعلى بن زيد أيضاً » (وتحرف إلى : وعلى بن يزيد أيضاً) . وسيأتى كلام الحافظ ابن حجر فى ابن عمران هذا قريباً . أما محقق « البحر الزخار » ، فقال فى حاشية (٢/ ١٥٩) : « عبد الله بن عمران التيمى الطلحى البصرى مقبول ، من السادسة » . وهو حكم الحافظ عليه فى « التقريب » (٢/ ٣٥) ، وبترقيمه هو : (١/ ٤٣٨) وهو بطبعة دار المعرفة و لم أجد حجة قوية تدل على أنه صاحبنا سوى اتفاقهما فى الطبقة ، وكونه بصرياً كعلى بن زيد شيخ هذا . فالله أعلم .

وقال الفلاس : كان يحيى يتقى الحديث عن على بن زيد .

وقال أبو حاتم : يكتب حديثه ، هو أحبُّ إلىَّ من يزيد بن أبى زياد .

وقال الفسوى : اختلط فى كبره .

وقال ابن خزيمة : لا أحتج به لسوء حفظه[١٢].

---

(١٢) والذى أراه أن على بن زيد بن جدعان (ليس بشىء) كما قال الإمامان أحمد وابن معين وأنه (واهى الحديث) كما قال الجوزجانى ، فقد رأيت له مناكير كثيرة جداً إسناداً ومتناً يبعد معها الاقتصار على القول بضعفه ، فضلاً عن توثيقه كما فعل بعض المعاصرين ، فمنها :

١ – ما رواه الإمام أحمد (٥/ ٤٩ ، ٥١ – ٥٢) وابن أبى شيبة (١٣٩/١٥ – ١٤٠) والترمذى (٢٢٤٨) من طرق عن حماد بن سلمة عنه عن عبد الرحمن بن أبى بكرة عن أبيه مرفوعا : « يمكث أبوا الدجال ثلاثين عاماً لا يولد لهما ، ثم يولد لهما غلام أعور أضر شىء وأقله نفعاً ، تنام عيناه ولا ينام قلبه » ثم نعت أبويه ، فقال : « أبوه رجل طوال مضطربَ اللحم طويل الأنف كأن أنفه منقار ، وأمه امرأة فرضاخية عظيمة الثديين » قال : فبلغنا أن مولوداً من اليهود ولد بالمدينة ، قال : فانطلقت أنا والزبير بن العوام حتى دخلنا على أبويه .... الحديث ، وفى آخره : « فإذا هو ابن صياد » !! وهذا حديث منكر جداً فيه ألفاظ ينبو عنها القلب ويبعُد صدورها من مشكاة النبوة ، ومعناه أيضاً كذلك ، فالثابت عنه ﷺ التوقف عن كون ابن صياد هو الدجال ! .

٢ – وما رواه أحمد (٣/ ٩٦) وابن عدى (٥/ ١٨٤٣) من طريق حماد أيضاً عنه عن سعيد بن المسيب عن أبى سعيد مرفوعاً : « إن الشيطان يأتى أحدكم وهو فى صلاته فيأخذ شعرة من دبره فيمدها فيرى أنه قد أحدث ، فلا ينصرفن حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً » . وفى رواية لأحمد عن عفان أيضاً بإدخال أبى نضرة بين على وسعيد . وإنما يرويه يحيى بن أبى كثير عن عياض بن هلال – أحد المجهولين – عن أبى سعيد مرفوعا بلفظ : « .... وإذا أتى أحدكم الشيطان ، فقال : إنك قد أحدثت ، فليقل : كذبت ، إلا ما سمع صوته بأذنه ، أو وجد ريحه بأنفه » رواه =

= ابن حبان (٢٦٦٥ ، ٢٦٦٦) - واللفظ له - والحاكم (١/ ١٣٤) ووهم فصححه على شرط الشيخين جازماً بأن عياضاً هذا هو ابن عبد الله بن سعد بن أبي سرح . وتابعه الحافظ في « التلخيص » (١/ ١٣٧) . وفي الباب أحاديث أخر صحاح ليس فيها إلا إتيان الشيطان - حسب -، وليس له ذكر في بعضها .

٣ - وما رواه الطحاوى في « المشكل » (٢/ ٣٤٧) وأبو يعلى في « مسنده » (٣/ ١٥) و (٧/ ٧٣ - ٧٤) من طريق عبد الوارث بن سعيد عنه عن أنس بن مالك قال : مطرت السماء برداً فقال لنا أبو طلحة : ناولني من هذا البرد ، فجعل يأكل وهو صائم وذلك في رمضان فقلت : أتأكل البرد وأنت صائم ؟ فقال : إنما هو برد نزل من السماء نُطَهِّر به بطوننا ، وإنه ليس بطعام ولا شراب . فأتيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأخبرته بذلك ، فقال : « خذها عن عمك » .

وكذلك رواه البزار (كشف : ١٠٢١) وابن عدى في ترجمة على بن زيد من « الكامل » (٥/ ١٨٤٥) وسياق كل منهما مختصر . وقد أشار البزار والطحاوي وغيرهما إلى أنه قد خولف في رفعه ، وأن الصواب وقفه واستنكره العلامة الألباني في « الضعيفة » (٦٣) بما لا مزيد عليه .

٤ - وما رواه أحمد (٢/٢٩٥ ، ٣٤٣) وابن أبي شيبة (١٣/ ١١٤) وابن عدى (٥/ ١٨٤٢) وأبو نعيم في « صفة الجنة » (٢٥٥) وغيرهم من طرق عن حماد بن سلمة عنه عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً : « يدخل أهل الجنة الجنة جرداً مرداً بيضاً جعاداً مكحلين أبناء ثلاث وثلاثين ، على خلق آدم طول ستين ذراعاً في عرض سبعة أذرع » . ولا يعلم رواه عن سعيد غيره ، وإنما يرويه عامر الأحول عن شهر بن حوشب - وهما مختلف فيهما - عن أبي هريرة . ورواه جماعة عن قتادة عن شهر عن معاذ ، وأدخل عمران القطان عنه عبد الرحمن بن غنم بين شهر ومعاذ وعمران ليس بالقوى وفيه اختلاف وله طرق لا يتسع لها المقام .

٥ - وهو أنكر ما رأيته له : ما رواه غير واحد عنه عن أبي نضرة عن أبي سعيد مرفوعاً : « إذا رأيتم معاوية على منبرى فاقتلوه » ! رواه ابن عدى (٢/ ٥٦٩) وكذا في (٥/ ١٨٤٤) - ترجمة على - بلفظ : « فارجموه » ، وبلفظ : « إذا رأيتم معاوية على هذه الأعواد فاقتلوه » وفيه قصة تزيده نكارة على نكارته .

وهذا لا أصل له عن أبي سعيد ولا عن أبي نضرة ، وركب له بعض الوضاعين إسناداً آخر إلى أبي نضرة كما في « المجروحين » (١/١٥٧) ورواه الحكم بن ظهير - =

قال[13] البزار (١٤٠٥) : باب أى شىء خير للنساء :

حدثنا محمد بن الحسين الكوفى ثنا مالك بن إسماعيل ثنا قيس عن

= وهو رافضى متهم – عن عاصم عن زر عن ابن مسعود مرفوعاً كما فى « المجروحين » (١/ ٢٥٠) و « الكامل » (٢/٦٢٧) .ورواه عمرو بن عبيد عن الحسن مرسلاً كما فى « الكامل » (٥ /١٧٥١–١٧٥٦) و « تاريخ بغداد » (١٢/ ١٨١) وكذّبه أيوب السختيانى فى ذلك .

وعمرو رأس فى الاعتزال ، متروك فى الحديث .

ولمزيد تفصيل بخصوص هذا الحديث ، يمكن الرجوع إلى « اللآلىء المصنوعة » (١/ ٤٢٤ : ٤٢٦) ، وقد نزا عليه بعضهم فرووه بإسناد إلى أبى الزبير عن جابر مرفوعاً بلفظ : « إذا رأيتم معاوية يخطب على منبرى فاقبلوه ، فإنه أمين مأمون » . عند الخطيب (١/ ٢٥٩) وأورده السيوطى تبعاً لابن الجوزى فى « موضوعاته » وعقّب عليه .

وله – سوى ذلك – الكثير مما لا يتسع المقام لإيراده ، على أننى لم آنو ذكر هذه المناكير إلا بأخرة ، فأسأل الله عز وجل ألا أكون قد أسأت – ومن الجدير بالذكر أن كلا من قيس بن الربيع وابن جدعان قد رمى بالتشيع أو الرفض ، ولعل المجهول الذى بينهما مثلهما . وحديثنا فى فضل فاطمة ، فتأمل .

(١٣) الصواب : « وقال البزار » لأنه معطوف على إسناد « الحلية » من نفس الوجه . هذا ، والرقم المذكور هو رقم الحديث فى « كشف الأستار عن زوائد البزار » للحافظ الهيثمى رحمه الله ، والتبويب له أيضاً . فكان يمكن أن يقال : كما فى « كشف الأستار » (١٤٠٥) باب « أى شىء خير للنساء » أو (كشف : ١٤٠٥) باب .... إلخ .

والحديث كرره الهيثمى مرتين ، الأولى : فى كتاب النكاح بالرقم المتقدم ذكره . والثانية : فى كتاب علامات النبوة ، مناقب فاطمة بنت رسول الله ﷺ بالرقم (٢٦٥٣) بنفس الإسناد والمتن . وتقدم كلامه فى الموضعين من « المجمع » بما يغنى عن إعادته . وهو فى الموضعين من « المجمع » وكذا « مختصر زوائد البزار » للحافظ ابن حجر رحمه الله (١٠٠١ ، ١٩٩٠) بلفظ : « لا يراهن الرجال » . وفى « البحر الزخار » (٥٢٦) – وحده – على ما أثبته محققه : « ألا يراهن الرجال » . وقد يكون هذا من قِبل غيره ، فالله أعلم .

عبد الله بن عمران عن علي بن زيد عن سعيد بن المسيب عن علي رضي الله عنه أنه كان عند رسول الله ﷺ ، فقال : « أي شيء خير للمرأة ؟ » فسكتوا . فلما رجعت قلت لفاطمة : أي شيء خير للنساء ؟ قالت : لا يراهن الرجال . فذكرت ذلك للنبي ﷺ ، فقال : « إنما فاطمة بضعة مني » رضي الله عنها .

وقال البزار : لا نعلم له إسناداً عن علي إلا هذا[١٤].

---

(١٤) وذكره الحافظ ابن حجر رحمه الله في « مختصر زوائد مسند البزار » في موضعين منه :

الأول : في كتاب النكاح بالرقم (١٠٠١) ، وقال : « قال الشيخ - يعني : الهيثمي -: فيه من لم أعرفه . قلت : قيس هو ابن الربيع ، وشيخه موثق ، وعلي بن زيد ضعيف » .

والثاني : في مناقب الصحابة بالرقم (١٩٩٠) تحت عنوان ، (أهل البيت والأزواج) . وقال فيه - معقباً على قول البزار :- « قلت : قيس ضعيف ، وشيخه مجهول ، وشيخ شيخه ضعيف ، وآخر القصة ثابت في « الصحيح » من غير هذا الوجه » . وأغفى أخي الحبيب أبو ذر الشافعي - محقق الكتاب - إغفاءة ، فقال في حاشيته : « نقل محقق البحر الزخار ، عن الحافظ ابن حجر هذا التعليق بلفظ آخر . وهو : قيس ، هو ابن الربيع ، وشيخه موثق ، وعلي بن زيد ضعيف . اهـ » . مع أن له تعليقاً في الموضع الأول الذي قال فيه الحافظ هذا الكلام ، يقول فيه : « كشف (١٤٠٥ ، ٢٦٥٧) - كذا - مجمع (٤/ ٢٥٥) ، (٩/ ٢٠٢) .... إلخ اهـ قال أبو ذر : وهو بالبحر الزخار [برقم ٥٢٦] وراجعه » وعزاه أيضاً في الموضع الثاني إلى البحر الزخار أيضاً بنفس الرقم ، وقال : « وأفادني محققه أنه عند أبي نعيم في الحلية (٢/١٧٤ - ١٧٥) مختصراً » اهـ .

قلت : بل هو مغاير لسياق البزار على النحو الذي بينته، وليس الرجوع إلى «الحلية» بالأمر الذي لا يستطاع ، والله المستعان . هذا ، وحكم الحافظ رحمه الله على (عبد الله بن عمران) بأنه مجهول يلتقي مع قول الحافظ الهيثمي رحمه الله (وفيه من لم أعرفه) أما قوله في الموضع الآخر أنه (موثق) فلا أدري كيف تعين له ، ومن يقصد ؟ فإني لم أرَ من ترجم له أصلاً بهذه الصفة من الرواية ، إلا أن يكون التيمي الطلحي ظناً فحسب، فإنه تكلم فيه العقيلي ووثقه ابن حبان وقال أبو حاتم: =

(٢) طريق الحسن البصرى عن على :

رواه الدارقطنى فى « الأفراد » كما فى « كنز العمال » (٤٦٠١١) عن الحسن البصرى قال : قال على بن أبى طالب : قال لنا رسول الله ﷺ ذات يوم : « أى شىء خير للمرأة ؟ » فلم يكن عندنا لذلك جواب . فلما رجعت إلى فاطمة قلت : يا بنت محمد إن رسول الله ﷺ سألنا عن مسألة فلم ندر كيف نجيبه . فقالت : وعن أى شىء سألكم ؟ فقلت : قال : « أى شىء خير للمرأة ؟ » . قالت : فما تدرون ما الجواب ؟ قلت لها : لا . فقالت : ليس خير من أن لا ترى رجلاً ولا يراها . فلما كان العشى جلسنا إلى رسول الله ﷺ ، فقلت له : يا رسول الله ، إنك سألتنا عن مسألة فلم نجبك فيها ، ليس للمرأة شىء خير من أن لا ترى رجلاً ولا يراها ، قال : « ومن قال ذلك ؟ » قلت : فاطمة . قال : « صدقَتْ ، إنها بضعة منى » .

رواه الدارقطنى فى « الأفراد » ، وقال : هذا حديث حسن[١٥]

= شيخ ، والله أعلم . هذا ، وقول البزّار رحمه الله يدل على أنه لم تقع له رواية أبى بلال الأشعرى ، ولم يدرك هو السماع منه ، فقد ولد نيف عشرة ومائتين كما فى ترجمته من « السير » (١٣/ ٥٥٥) وتوفى أبو بلال سنة ثنتى وعشرين . والله أعلم .

(١٥) كذا فى « الكنز » ، وفيه نظر ظاهر ، فإن أبا بلال وقيس بن الربيع ضعيفان عند الحافظ الدارقطنى ، فإن كان فى إسناده أيضاً على بن زيد ، فهو ضعيف عنده أيضاً ، فقد قال فيه : « أنا أقف فيه ، لا يزال عندى فيه لين » . والذى فى « الجامع الكبير » - المصور من المخطوط - (١٥٤/٢) : « قط - يعنى : الدارقطنى -، وقال : هذا حديث غريب من حديث الحسن البصرى .... إلخ » . وكذلك فى « أطراف الأفراد والغرائب » (ب ق ٣٢٦ ا) لابن طاهر المقدسى - وهو مختصر « أفراد الدارقطنى » -، ولفظه : « غريب من حديث الحسن البصرى عن أمير المؤمنين على عنها- يعنى : فاطمة- تفرد به أبو بلال الأشعرى عن قيس بهذا الإسناد» وهناك=

غريب من حديث حسن البصرى عن على ، تفرد به أبو بلال الأشعرى عن قيس بن الربيع .

قلت : فى هذا الإسناد – وإن كان الرواة بين قيس بن الربيع والحسن البصرى لا نعرفهم –، فإن أبا بلال الأشعرى (مرداس) خالف[١٦] فيه حافظ متهم وهو يحيى الحمانى ، ومالك بن إسماعيل ، وهو ثقة حافظ ، وكلاهما رواه عن سعيد بن المسيب[١٧] .

● ومرداس هو مرداس بن محمد بن الحارث بن عبد الله وكنيته[١٨]

قرينة أخرى ، وهى أنه لو كان الدارقطنى قد حَسَّنه ، لما حَسَّنَ بالحافظ العراق إذ عزاه إليه كما تقدم – أن يتغاضى عن هذا الحكم ، بل لعله كان سيقتصر عليه ، ويقدمه على رأيه هو . والله تعالى أعلم بالصواب .

(١٦) الصواب إما « خالفه فيه .... » أو : « خالف فيه حافظاً متهماً .... » .

(١٧) المقصود من ذلك أن هذين الحافظين : المتهم والثقة اتفقا على رواية الحديث عن قيس بن الربيع بإسناده إلى سعيد بن المسيب عن على ، وخالفهما هذا الضعيف ، فرواه عن قيس (بهذا الإسناد أو بغيره) إلى الحسن البصرى عن على ، فروايته منكرة مرجوحة ، ودار الأمر على الطريق الأولى وكأن هذه لم تكن . فإن كان الذين بين قيس والحسن آخرون سوى عبد الله بن عمران وابن جدعان ، فهذه مخالفة أخرى . والعلم عند الله تعالى . ومن الواضح أيضاً أنه قد فصَّل شيئاً فى سياق المتن بما لا تراه فى روايتى الحمانى ومالك عن قيس . وهذا شأن الضعفاء والمتروكين من الرواة فى الغالب .

ومن الجدير بالذكر أيضاً التنبيه على أننى لم أقف على إسناد الدارقطنى إلى أبى بلال ، فإن كان فيه مثل ابن عقدة ، فقد برىء أبو بلال من عهدته بلا أدنى ارتياب . فالله أعلم .

(١٨) الأشعرى نسبة . والذى قاله الحافظ فى « اللسان » (٦/ ١٤) رداً على قول ابن القطان : « لا يعرف البتة » : «قلت: هو مشهور بكنيته أبو بلال من أهل الكوفة . يروى عن قيس بن الربيع والكوفيين ... » وذكر كلام ابن حبان فى « الثقات » وتليين الحاكم – حسْب –، وقال : « وقول القطان : لا يعرف البتة ، وهم فى ذلك ، فإنه =

أبو بلال الأشعرى مشهور بها .

لينه الحاكم ، وقال ابن حبان فى « الثقات » : يغرب ويتفرد ، وضعَّفه الدارقطنى[19].

= معروف » . وأورده فى الكنى من « اللسان » (٧/ ٢٢) – تبعاً للذهبى الذى حكى تضعيف الدارقطنى له ، وزاد : « وذكره ابن حبان فى الثقات ، فقال : اسمه مرداس . وقد ذكرت ترجمته فى حرف الميم فى : مرداس » . قلت : وتحرف اسمه – بتمامه – هناك إلى : (مرداس بن محمد بن الحارث بن عبد الله بن أبى بردة عن أبى موسى الأشعرى) ، والصواب : (ابن أبى موسى ...) .

أما ترجمته فى « الميزان » (٨٨/٤) فهكذا : « مرداس بن محمد بن عبد الله عن أبان الواسطى لا أعرفه . وخبره منكر فى التسمية على الوضوء » .

والصواب : « عن محمد بن أبان الواسطى » كما فى « التعليق المغنى على سنن الدارقطنى » (حاشية السنن ١/ ٧٤) . وتحرفت نسبة الراوى عنه فى « اللسان » إلى : « محمد بن عبد الله الزهرى » والصواب : « الزهيرى » . وأتت على الصواب فى « السنن » لكن تحرف اسم أبيه إلى : « عبد الملك » ! نسأل الله العفو والعافية .

(١٩) حيث روى فى « سننه » (١/ ٢٢٠) عن ابن عقدة ثنا أبو شيبة ثنا أبو بلال ثنا أبو شهاب عن هشام بن حسان عن الحسن عن عثمان بن أبى العاص قال : وقَّت رسول الله ﷺ للنفساء فى نفاسهن أربعين يوماً ثم بنفس الإسناد إلى أبى بلال ثنا حبان ، عن عطاء عن عبد الله بن أبى مليكة عن عائشة أن رسول الله ﷺ ، قال الدارقطنى : « مثله . أبو بلال الأشعرى هذا ضعيف وعطاء هو ابن عجلان متروك الحديث » . قلت : وحبان هو ابن على العنزى سكت عليه الدارقطنى هنا ، وقد ضعفه تارةً وتركه أخرى . والحديث رواه الحاكم (١/ ١٧٦) من الوجه الأول عن شيخه ابن أبى دارم ثنا أحمد بن موسى التميمى ثنا أبو بلال الأشعرى به ، وقال : « هذه سُنة عزيزة فإن سلم هذا الإسناد من أبى بلال فإنه مرسل صحيح ، فإن الحسن لم يسمع من عثمان بن أبى العاص » .

والذى أراه أن أبا بلال – رحمه الله – برىء من هذه الأسانيد التى ساقها الدارقطنى والحاكم رحمهما الله ، فإن ابن عقدة وابن أبى دارم حافظان ، لكنهما رافضيان لا يوثق بهما . والأول تكلم الدارقطنى نفسه فى دينه . والثانى سماه الذهبى فى « الميزان » =

ثانياً : حديث أنس :

قال أبو نعيم فى « الحلية » (٢/٤٠) فى فضائل فاطمة :

حدثنا عبد الله بن محمد بن عثمان الواسطى ثنا يعقوب بن إبراهيم بن عباد بن العوام ثنا عمرو بن عون ثنا هشيم ثنا يونس عن الحسن عن أنس قال : قال رسول الله ﷺ : « ما خير للنساء ؟ » فلم ندرِ ما نقول ، فسار عَلِيٌّ إلى فاطمة فأخبرها بذلك فقالت : فهلا قلت له : خير لهن أن لا يرين الرجال ولا يرونهن ؟ فرجع فأخبره بذلك ، فقال له : « من علَّمك هذا ؟ » قال : فاطمة . قال : « إنها بضعة منى » .

وفى « سؤالات حمزة بن يوسف السهمى للدارقطنى وغيره من المشايخ » (٢٨٠ ، ٢٨١) :

أبو محمد عبد الله بن عثمان بن السقاء الحافظ بواسط أخبر أن يعقوب بن إبراهيم بن عباد العوام ثنا عمرو بن عون ثنا هشيم ثنا يونس عن الحسن عن أنس[٢٠] وذكر فيه (ولا يرونهن) .

= (١٣٩/١) : « الرافضى الكذاب » . وكان مما قاله : « روى عنه الحاكم ، وقال : رافضى ، غير ثقة » !! فالحمل عليهما أولى - ولو اجتمعا ، ولم أقف للحديث على إسناد آخر إلى أبى بلال . فالله أعلم .

هذا ، وقد بقيت علة لحديث أبى بلال ، وهى أن الحسن البصرى لم يسمع من على على قول جمهور الأئمة ، ولم يأتِ المثبت لذلك ببينة واضحة .

والله المستعان .

(٢٠) كان ينبغى أن يقال هنا (به) أو يُذكر طَرَفٌ من المتن . وهذه لم أكن تفطنت لها من قبل .

أما الأخرى فلا معنى لها ، فإن لفظة : « ولا يرونهن » فى « الحلية » أيضاً كما رأيت .

والحاصل أن لفظهما سواء سوى ثلاثة أحرف : =

قال محقق « السؤالات » موفق بن عبد الله بن عبد القادر – تعليقاً على اسم شيخ ابن السقَّاء –: كذا فى الأصل ووزدت الترجمة فى الميزان ١ / ١٨٠ ، اللسان ١ / ٣٤٨ باسم (إسحاق بن إبراهيم الواسطى عن يزيد بن هارون ، رماه ابن عدى وكذبه لوضعه حديث[٢١]، وكذبه الأزدى أيضاً ، وقال فيه النجوى : وهو إسحاق بن إبراهيم بن يعقوب بن عباد بن العوام انتهى ، وكناه ابن عدى أبا إبراهيم ، وقال : يروى عن عفان ، وعمرو بن عون ، أنكرت حديثه فقمت وتركته ، فلعله هو المذكور فى السؤالات ، ويحتمل أنه وقع فى السؤالات قلب وسقط ، والله أعلم بالصواب ، علماً بأننى لم أقف على أحد باسم (يعقوب بن إبراهيم بن عباد بن العوام) انتهى كلام محقق السؤالات[٢٢] .

= الأول : (فقام) ، وعند أبى نعيم : (فسار) .
والثانى : (فأخبرها بذلك) ، وليس عند السهمى لفظة : « بذلك » .
والثالث : (فقال له) ، وليس عند السهمى لفظة : « له » . فاستعمال تعبير (بنحوه) أو (به نحوه) كان سيغنى عن كل ذلك .

(٢١) الصواب من جهة الإعراب : « لوضعه حديثاً » . ثم وجدت لفظ الذهبى : « لوضعه الحديث » . والخطأ قد يكون من قبل غير المحقق ، فالله أعلم .

(٢٢) قلت : وهذا عجيب منه – حفظه الله – فإنه لو رجع إلى الوراء بضع تراجم ، فسيجد السهمى يقول : « وسمعت – يعنى : أبا بكر الإسماعيلى – يقول : يعقوب ابن إسحاق واسطى معلم ، ذكر أنه من ولد عباد بن العوام ، ثنا بواسط ، عن عمرو بن عون ، عن هشيم ، عن يونس ، عن الحسن ، عن أنس ، عن النبى ﷺ بأحاديث قابلت عشرة أملاها على من حفظه منها فى « سجود الشكر » ومنها فى « محاش النساء (تحرفت إلى : محاشن) فى إتيان النساء فى أدبارهن .... » إلخ وغير ذلك ، وجرت لى مع هذا المعلم فى هذا قصة استنكار لما جاء به وعلمت أنها موضوعة لم أجدها فى جميع أحاديث يونس بن عبيد » . =

= قلت : وروى عنه الطبراني في « الصغير » (١١٣٧) ، وسماه : « يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم بن عباد بن العوام الواسطي » . فهو هذا بلا ريب . والحديث بهذا الإسناد موضوع كما تراه في الحكم الذي أجمله الحافظ الإسماعيلي على الأحاديث المروية بهذا الإسناد الواحد . وهو - يقيناً - الذي سماه ابن عدي في « الكامل » (١/ ٣٣٨): « إسحاق بن إبراهيم بن يعقوب بن عباد بن العوام أبو إبراهيم » وقال : « مؤدباً كان بواسط ، أتيته إلى مكتبه فسمعته يحدث عن عفان بأحاديث مشاهير . ويحدث عن عمرو بن عون ، عن هشيم ، عن يونس بن عبيد ، عن الحسن ، عن أنس ، عن النبي ﷺ بهذا الإسناد أحاديث موضوعة وضعها هو ، أحاديث عداد منها بهذا الإسناد عن النبي ﷺ ، قال : « محاش النساء حرام » فقمت وتركته. فهو نفس الإسناد ، ونفس المثال المتقدم ذكره . والعلم عند الله تعالى ثم إن للإسناد الذي افتعله علتين أخريين ، هما عنعنة هشيم والحسن البصري ، فإنهما مدلسان ، ولكن هيهات أن تصح هذه الأباطيل عنهما . أما الراجح في اسم هذا الوضّاع ، فظنّي أن قول ابن السقاء الواسطي الحافظ - وهو بلديُّه - يؤيده الحافظان الإسماعيلي والطبراني - هو الصواب - والله أعلم .

ومما يستحق الذكر أن هذه الطريق الموضوعة - مع أنها شر طرق هذا الحديث - فقد وردت بعينها في (جريدة النور) بتاريخ السادس من صفر - بتوقيت مصر - سنة ١٤١٣ هـ الصفحة السابعة في مقال بعنوان : « مسلمات . فاطمة الزهراء » ، وفيه يقول كاتبه « ومن فضائل السيدة فاطمة رضي الله عنها أنها كانت تحب الستر وتبغض التبرج وعن أنس .... » فذكره ، وقال : « رواه أبو نعيم في الحلية » ! أقول : وعزوه هذا لا يعفيه - عافاه الله - من المساءلة ، ومن الواجب التثبت فيما ينسبه إلى المعصوم ﷺ ، ثم إنه قال : « ومن فضائلها أيضاً حفظ السر . فقد أخبرها أبوها بسر عظيم فكتمته وما أخبرت به في حياته » .

ولم يفصح - حفظه الله - عن الحديث الدال على ذلك . وأراه يعني ما رواه البخاري (٣٦٢٣) ومسلم (٧/ ١٤٣) - واللفظ له - من طريق الشعبي عن مسروق عن عائشة قالت: (« اجتمع نساء النبي ﷺ فلم يغادر منهن امرأة ، فجاءت فاطمة تمشي كأن مشيتها مشية رسول الله ﷺ ، فقال : « مرحباً بابنتي » فأجلسها عن يمينه أو عن شماله ثم إنه أسر إليها حديثاً فبكت فاطمة ، ثم إنه سارّها فضحكت أيضاً ، فقلت لها : ما يبكيك ؟ فقالت : ما كنت لأفشي سر رسول الله ﷺ ، =

ثالثاً : معضل العوام بن حوشب التيمي :

قال ابن أبي الدنيا في « العيال » (٤١٢) :

أخبرني أبي حدثنا محمد بن يزيد الواسطي حدثنا العوام بن حوشب قال : بلغني أن علياً قال : سألني رسول الله ﷺ عن شيء ، قال : « أي شيء خير للنساء ؟ » فلم ندر[٢٣] ما أقول ، فذكرت ذلك لفاطمة ، فقالت : ألا قلت له : خير للنساء أن لا يرين الرجال ولا يرونهن قال : فذكرت قول فاطمة للنبي ﷺ ، فقال : « إنها بضعة مني » رضي الله عنها .

قال محقق « العيال » (٤١٢) الدكتور نجم عبد الرحمن خلف : حديث **منقطع** ، ورجاله ثقات . فإن العوام بن حوشب لم يذكر من حدثه عن علي .

وقال أيضاً : أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » : (١٧٧/٢)

= فقلت : ما رأيت كاليوم فرحاً أقرب من حزن ، فقلت لها حين بكت : أخصَّكِ رسول الله ﷺ بحديثه دوننا ثم تبكين ؟ وسألتها عما قال ، فقالت : ما كنت لأفشي سر رسول الله ﷺ حتى إذا قبض سألتها ، فقالت : إنه كان حدثني : « أن جبريل كان عارضه بالقرآن كل عام مرة ، وإنه عارضه به في العام مرتين ولا أراني إلا قد حضر أجلي ، وإنك أوّل أهلي لحوقاً بي ونعم السلف أنا لك » ، فبكيت لذلك ثم إنه سارَّني ، فقال : « ألا ترضين أن تكوني سيدة نساء المؤمنين أو : سيدة نساء هذه الأمة ؟ » فضحكت لذلك) .

وقد رواه البخاري في (٣٦٢٥) ومواضع أخرى من طريق عروة عنها مختصراً ، وليس فيه إرجاؤها إفشاء السر بعد وفاته ﷺ ، فالله أعلم . وقد اعتنى الطبراني في « الكبير » (٢٢/ ٤١٥ : ٤٢٢) بإيراد طرقه وألفاظه ، فلينظرها من أراد التوسع .

(٢٣) سبق قلم صوابه : « فلم أدرِ » وقد نبهت عليه وأعذرت .

والقاضى عياض فى « الشفا » : ٢ /٦٠ ، ٥٠٦ . وأورده السيوطى فى « جمع الجوامع » : ٢ / ١٥٤ من طريق الحسن البصرى عن على ، وعزاه إلى الدارقطنى وأنه قال : « هذا حديث غريب من حديث الحسن البصرى عن على تفرد به أبو بلال الأشعرى عن قيس بن الربيع » .

وقول النبى ﷺ : « إنها بضعة منى » أو « فاطمة بضعة منى » أخرجه البخارى فى « صحيحه » : ٥ / ٢٦ ، ٣٦ والبيهقى فى « السنن الكبرى » ٧ / ٦٤ ، ١٠ / ٢٠١ . انتهى كلام الدكتور نجم[٢٤].

---

(٢٤) ولى عليه ملاحظات عديدة :

الأولى : حكمه على الإسناد به بالانقطاع حَسْب . والصواب أنه معضل ، فإن العوام بن حوشب رحمه الله يروى عن شيوخ لا يدرك أحدٌ منهم علياً أصلاً من أشهرهم إبراهيم التيمى ، وإبراهيم النخعى ، وجبلة بن سحيم ، وحبيب بن أبى ثابت ، وسلمة بن كهيل ، وأبى سفيان الواسطى صاحب جابر ، وعبد الله بن السائب ، وعبد الكريم أبى أمية ، وعطاء بن السائب ، وعمرو بن مرة ، ومجاهد ، وأبى إسحاق السبيعى ، وأبى إسحاق الشيبانى .

نعم ، لو صح أن جده يزيداً أسلم على يدى عَلِيّ وكان على شرطته ما صح الحكم المذكور لنكتة ، وهى أن روايته عن أبيه حوشب لا جده . والله أعلم .

الثانية : أنه عزاه إلى الطبرانى فى « الكبير » (٢/ ١٧٧) ، ولم أجده بهذا الرقم ولا بغيره بعد تقليبه على وجوه ، ولم أرَ أحداً عزا الحديث إلى الطبرانى فى شئ من تصانيفه . فالله أعلم .

الثالثة : قوله – عقب العزو إلى الطبرانى –: « والقاضى عياض فى «الشفا » .... » إلخ ، يعنى : « وأخرجه القاضى عياض .... » ، وهذا ليس بصواب إن لم يكن أخرجه – بإسناده هو ، ولم أستطع أن أقف عليه فى طبعة عيسى الحلبى من « الشفا » إلا فى موضع واحد (٢/٥٧٤) بغير إسناد على الغالب من عادة القاضى عياض رحمه الله ، ولفظه : « وقال ـ فى فاطمة رضى الله عنها – إنها بضعة منى ، يغضبنى ما أغضبها » مع أن ظاهر صنيع المحقق – حفظه الله – أن لفظه هو والطبرانى كلفظ ابن أبى الدنيا بالقصة المذكورة أعلاه ، وليس الأمر كذلك .

الرابعة : أن اقتصاره فى عزو اللفظة المختصرة إلى البخارى والبيهقى يُشعر أن الحديث =

= ليس فى سائر الكتب الستة ، وليس الأمر كذلك . والذى تبين لى أنه اقتصر على (موسوعة أطراف الحديث) حيث ورد فيها (٥/٥٥٢) بلفظ : « فاطمة بضعة منى » معزواً للبخارى والبيهقى فى المواضع التى ذكرها المحقق ، ومعها أيضاً بعض الكتب المسندة كـ : « مستدرك الحاكم » و « شرح السنة » للبغوى ، وغير المسندة كـ : « كنز العمال » و « الإتحاف » و « الفتح » و « المشكاة » و « تخريج الإحياء للعراقى » و « تفسير ابن كثير » وغير ذلك (إلا أن العزو إلى « الفتح » ها هنا يقصد به حديثا البخارى لا الأحاديث الواردة أثناء الشرح ، ففيه تكرار) والحق أن حديث البخارى فيه زيادة : « فمن أغضبها أغضبنى » . وحديث البيهقى فى الموضع الثانى فيه : « من آذاها فقد آذانى » وعزاه – عقبه – للبخارى ومسلم أما فى الأول ، فلفظه – عن وجه آخر عن المسور بن مخرمة مرفوعاً : « فاطمة بضعة منى يقبضنى ما قبضها ويبسطنى ما بسطها ، وإن الأنساب يوم القيامة تنقطع غير نسبى وسببى وصهرى » . ففى عزو (الموسوعة) خلل ظاهر .

نعم ، فى حاشية « السنن » إشارة إلى رواية : « بضعة » فى نسخة لكن عمل هؤلاء على المثبت فى أصل الكتاب .

أما الدليل على كون الحديث فى سائر الكتب الستة : فقد رواه مسلم (٧/ ١٤١) مختصراً من حديث المسور ، ولفظه : « إنما فاطمة بضعة منى ، يؤذينى ما آذاها » . وعنده (٧/ ١٤١ – ١٤٢) وكذا البخارى (٧/ ٤٧) مطولاً من طريقين عنه :

الأولى : عن ابن أبى مليكة (وهو صاحب الرواية المختصرة عنه) أنه حدثه أنه سمع رسول الله ﷺ على المنبر وهو يقول : « إن بنى هشام بن المغيرة استأذنونى أن ينكحوا ابنتهم على بن أبى طالب ، فلا آذن لهم ثم لا آذن لهم ثم لا آذن لهم ، إلا أن يحب ابن أبى طالب أن يطلق ابنتى وينكح ابنتهم ، فإنما ابنتى بضعة منى يريبنى ما رابها ويؤذينى ما آذاها » .

الثانية : وهى عند البخارى أيضاً (٤/١٠١–١٠٢،٥/٢٨) عن ابن شهاب الزهرى أن على بن الحسين حدثه أنهم حين قدموا المدينة من عند يزيد بن معاوية مقتل الحسين بن على رضى الله عنهما لقيه المسور بن مخرمة ، فقال له : هل لك إلىَّ من حاجة تأمرنى بها ؟ قال : فقلت له : لا . قال له : هل أنت معطِىَّ سيف رسول الله ﷺ ، فإنى أخاف أن يغلبك القوم عليه وايم الله لئن أعطيتنيه لا يخلص إليه أبداً حتى تبلغ نفسى . إن على بن أبى طالب خطب بنت أبى جهل على فاطمة ، فسمعت =

رسول الله ﷺ وهو يخطب الناس في ذلك على منبره هذا وأنا يومئذ محتلم ، فقال : « إن فاطمة مني وإني أتخوف أن تفتن في دينها » . قال : ثم ذكر صهراً له من بني عبد شمس ، فأثنى عليه في مصاهرته إياه فأحسن ، قال : « حدثني فصدقني ووعدني فأوفى لي ، وإني لست أحرم حلالاً أو أحل حراماً ولكن والله لا تجتمع بنت رسول الله وبنت عدو الله مكاناً واحداً أبداً .. » .

ورواه أيضا أبو داود والنسائيّ في المناقب من « الكبرى » وابن ماجة كما في « تحفة الأشراف » (١١٢٧٨) ، وكذا حديث ابن أبي مليكة معزو للجماعة فيها (١١٢٦٧) وهو عند الترمذي (٣٨٦٧) من طريق ابن أبي مليكة عن المسور كرواية سائر الجماعة . ورواه (٣٨٦٩) من طريقه عن ابن الزبير ، وقال فيهما جميعاً : « حسن صحيح » وأشار إلى الاختلاف ووجّهه ، بما لا مجال لبيان ما فيه . فصح أن أصل الحديث ثابت في الكتب الستة جميعاً .

ويقال حينئذ القاعدة المعروفة : « العزو إلى الصحيحين أو أحدهما يغني عن العزو إلى غيرهما » . وأيضاً : « العزو إلى الكتب الستة أو بعضها يغني عن العزو إلى غيرها » . والله الهادي إلى سواء السبيل .

وأرجو أن أكون قد ضربت عصفورين بحجر واحد ، فبينت ما في صنيع أخينا الفاضل حفظه الله عند عزو الحديث ، ووضّحتُ معنى قول الحافظ ابن حجر رحمه الله في « مختصر زوائد مسند البزار » : « وآخر القصة ثابت في « الصحيح » من غير هذا الوجه » .

بل ويتبين للقارىء الكريم أيضاً ، أن الحديث قد يكون فيه لفظة ثابتة عن النبي ﷺ في حديث آخر ، لكنه هو في نفسه منكرٌ لا يصح لحال إسناده ، وغرابة متنه وأحياناً ينزو على نفس الفكرة كذابٌ أشر ، شقِيّ غير تقِيّ ، فيحور فيها ويطور !

فقد روى ابن المغازلي في « مناقب علي بن أبي طالب » (٤٢٩) من طريق ابن السقّاء الحافظ أخبرنا محمد بن محمد بن الأشعث قال : حدثني موسى بن إسماعيل حدثنا أبي عن أبيه عن جده عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده علي بن الحسين [عن أبيه عن جده علي عليه السلام] أن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله استأذن عليها أعمى فحجبته ، فقال لها النبي صلى الله عليه وآله : « لم حجبتيه وهو لا يراك؟ » . فقالت : يارسول الله ، إن لم يكن يراني فأنا أراه ، وهو يشم الريح ، فقال النبي صلى الله عليه وآله : « أشهد أنك بضعة مني » .

ثم قال (٤٣٠) : « وبإسناده عن جعفر بن محمد عن أبيه أن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليها (كذا) دخل عليها على عليه السلام وبه كآبة شديدة، فقالت: ما هذه الكآبة ؟ فقال : سألنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن مسئلة (كذا) لم يكن عندنا لها جواب . فقالت : وما المسئلة ؟ قال : سألنا عن المرأة ما هى ؟ قلنا : عورة ، قال : فمتى تكون أدنا من ربها ؟فلم ندر [ما نقول ؟] قالت : ارجع إليه فأعلمه أن أدنا ما تكون من ربها أن تلزم قعر بيتها ، فانطلق فأخبر النبى صلى الله عليه وآله فقال : « ما ذا من تلقاء نفسك يا علىُّ » . فأخبره أن فاطمة عليها السلام أخبرته ، فقال صلى الله عليه وآله : « صدقت ، إنَّ فاطمة بضعة منى » عليها السلام .

ومحمد بن محمد بن الأشعث رافضى وضّاع ، صنف كتاباً كاملاً يروى أحاديثه بهذا الإسناد الواحد ، وقد تعرضت له فى حاشية « البدائل » (١/ ٥١) و « تبييض الصحيفة » (٢/ ١٣٢ ، ١٥٥) .

وفوقه غير واحد من مجهولى آل البيت ، منهم شيخه موسى الذى (ما ذكر قط أن عنده شيئاً من الرواية لا عن أبيه ولا عن غيره) كما فى « الكامل » (٦/ ٢٣٠٣) .

وأوردت ذلك فى الموضع الثانى من « التبييض » .

وأخشى ما أخشاه أن يُشيع هذين الحديثين الباطلين بعضُ من لا علم له ولا خلاق ، فتتلقفهما بعض أخواتنا الفضليات بالقبول والإعجاب ، فلزم التنويه والتنبيه . والمعصوم من عصم الله عز وجل ....

* * *

حديث « كيف حبُّك لى ؟ »

حديث باطل لا يصح عن النبى ﷺ .

رواه أبو نعيم فى « الحلية » (٢/ ٤٤) مناقب عائشة :

حدثنا سليمان بن أحمد ثنا أحمد بن يحيى بن خالد بن حيان الرقى ثنا محمد بن بشر المصرى ثنا عثمان بن عبد الله ثنا مالك بن أنس عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضى الله تعالى عنها قالت : قلت : يارسول الله ، كيف حبك لى ؟ قال : « كعقدة الحبل » فكنت أقول : كيف العقدة يا رسول الله ؟ قالت[٢٥] فيقول : « هى على حالها » .

---

(٢٥) فى « الحلية » : « قال » والصواب ما أثبتته أم عبد الرحمن ، ولكن يلزم فى مثل هذه الحالة أن يقال – عقب ذلك – (فى الأصل كذا ، وهو خطأ صوابه ما أثبَتُّهُ) أو يثبت كما هو ، وينبه عليه عقبه أو فى الحاشية . والله الموفق .

وهذا حديث موضوع ، وفى هذا الإسناد :

١ – أحمد بن يحيى بن خالد بن حيان الرقى – شيخ الطبرانى سليمان بن أحمد – لم أرَ له ترجمة إلا فى كتب الحنابلة كـ : « الطبقات » لابن أبى يعلى الفراء (١/ ٨٤) وغيره ، لكونه روى عن الإمام أحمد رحمه الله حكاية ولم تورد فيه جرحاً ولا تعديلاً وفى حديثه وحكايته بعض المناكير .

٢ – محمد بن بشر المصرى ، كذا ورد اسمه فى هذا الإسناد . وقد ترجم الحافظ فى « اللسان » (٥/ ٩٤ – ٩٥) لـ : « محمد بن بشير المصرى » .

وقال : « عن عثمان بن عبد الله النصيبى عن مالك بخبر منكر . قال ابن عساكر : هما مجهولان » وعندى أنه هذا ، فقد نسب شيخه هذه النسبة كما سيأتى قريباً جداً .

٣ – عثمان بن عبد الله ، وهو القرشى الأموى الشامى ، وهو أيضاً النصيبى ، فقد قال ابن عدى رحمه الله فى « الكامل » (٥/ ١٨٢٣) : « وكان يسكن نصيبين ، =

ودار البلاد ، وحدَّث فى كل موضع بالمناكير عن الثقات » . وساق له أحاديث عن مالك وحماد بن سلمة وغيرهما ، وقال فى آخر ترجمته : « ولعثمان هذا غير ما ذكرت من الأحاديث أحاديث موضوعات » .

وقال ابن حبان فى « كتاب المجروحين » (٢/ ١٠٢) : « يروى عن الليث بن سعد ، ومالك ، وابن لهيعة ويضع عليهم الحديث ، كتب عنه أصحاب الرأى ، لا يحل كتابة حديثه إلا على سبيل الاعتبار » .

وأورد له (٢/ ١٠٣) حديثاً عن حماد بن سلمة عن أبى المهزم عن أبى هريرة فى زيادة الإيمان ونقصانه ، واتهمه بسرقته من أبى مطيع البلخى وحديثاً عن مسلم بن خالد الزنجى عن جعفر بن محمد عن أبيه عن أبى سعيد فى فضل دهن البنفسج ، قال : « فى نسخة كتبناها أكثرها موضوعة أو مقلوبة ، لا يجوز الاحتجاج بمن ينقل مثله عن الثقات » .

وقال الدارقطنى : « متروك الحديث » . وقال - مرة -: « يضع الأباطيل على الشيوخ الثقات » قلت : ويشمله أيضاً قوله فى حديثنا هذا : « باطل ، وفى سنده متروكون » .

وقال الجوزجانى : « كذاب يسرق الحديث » .

وتكلم فيه جماعة سوى هؤلاء . وقد رواه تمام الرازى فى « فوائده » (٩٨٥) بإسناد ليس فيه محمد بن بشر - أو بشير - المصرى ، حيث قال : « أخبرنا محمد بن هارون بن شعيب أنبأ الحسن بن جرير الصورى ثنا محمد بن إسماعيل ثنا أبو عمرو النصيبى عثمان بن عمرو ثنا مالك بن أنس ... » فذكره بنحوه .

فأبو عمرو النصيبى هو عثمان بن عبد الله بن عمرو الشامى ، نُسِب فى هذا الإسناد إلى جده . لكن شيخ تمام .

قال الكتانى رحمه الله فى « ذيل تاريخ مولد العلماء ووفياتهم » :

(وفيات سنة ٣٥٣ ص ٨٦) « وكان يتهم » .

واستنكر عليه الحافظ فى « اللسان (٥/ ٤١١) حديثا . وشيخه : الحسن بن جرير الصورى هو من شيوخ الطبرانى ، وقد ترجم له ابن عساكر فى « تاريخه » (٤/ ٤١٩ - ٤٢٠) وسكت عليه ، وقال الذهبى فى « السير » (١٣/ ٤٤٢) : « الإمام المحدث » . وشيخه ، محمد بن إسماعيل لم يتعين لى بعد جهد . وهذا لا يضر ، فإن الإسناد إليه تالف .

وذكره فى « تنزيه الشريعة » (٢/٢١٥) قال : [حديث] عائشة : قلت : يا رسول الله ، كيف حبك لى ؟ قال : « كعقدة الحبل » فكنت أقول : كيف عقدة الحبل ؟ فيقول : « على حالها » .

(قط) فى غرائب مالك ، وقال : **باطل** وفى سنده متروكون .

(قلت) : هذا الحديث ذكرته هنا تبعاً للسيوطى[٢٦]. والأليق به كتاب مناقب عائشة .

وقال فى « تذكرة الموضوعات » (١٠٠) : عن عائشة[٢٧] قالت : قلت : يا رسول الله ، كيف حبك لى ؟ قال : كعقدة الحبل قالت : فكنت أقول له : كيف العقدة ؟ فيقول : « على حالها » .

هو حديث **باطل** ، فيه ضعفاء .

---

(٢٦) القائل : ابن عرّاق الكنانى مصنف « تنزيه الشريعة » . وهو هنا ينبه على أنه ذكر هذا الحديث فى كتاب النكاح ، تبعاً للحافظ السيوطى رحمهما الله فى « ذيل اللآلىء المصنوعة فى الأحاديث الموضوعة » ، وإلا فالأليق والأنسب أن يورده فى كتاب مناقب عائشة . والله أعلم .

(٢٧) تمام عبارة الفُتَّنى صاحب « تذكرة » : « فى الذيل عن عائشة .:. » إلخ ، فهو – أيضاً – قد تبع فيه السيوطى فى « ذيل اللآلىء » لا أنه هو الذى استقل بإيراده . وليس كتاب « الذيل » تحت يدى الآن . فلا أدرى هل العبارة الأخيرة من لفظ السيوطى أو من تصرف المصنف ؟ فقد تقدم وصف الدارقطنى رحمه الله بأنه (فى سنده متروكون) .

ولقائل أن يقول : وجود متروكين فى الإسناد ليس بكاف فى الحكم على المتن بالبطلان ، ناهيك عن الضعفاء .

فأقول – مستعيناً بالله عز وجل –: معلوم أن سبب ترك الراوى عند العلماء قد يكون أحد أمرين :

* إما ثبوت التهمة على الراوى ، كما فى هذا الحديث .
* وإما لفحش غلطه وفرط غفلته : كأبان بن أبى عياش . وصالح بن بشير المرى =

= ومحمد بن عبيد الله العرزمي ، وموسى بن عبيدة الربذى ، وأضرابهم من أهل الفضل والعبادة فى الغالب . وفى حالتنا هذه ، فقد حكم الحافظ أبو الحسن الدارقطنى رحمه الله فى عثمان هذا – فى غير موضع – بأنه « متروك » وصرَّح – مرةً – بأنه « يضع الأباطيل على الشيوخ الثقات » . فلا منافاة أصلاً بين العبارتين .

هذا ، والأصل فى (الحديث الباطل) أن يرويه الكذاب الذى ثبتت عليه تهمة وضع الحديث إسناداً أو متناً أو هما جميعاً ، ولكن الحكم على المتن بالوضع لا يتبع الإسناد بصورة مطَّردة . فقد يكون فى الإسناد مجاهيل أو متروكون أو حتى ضعفاء ، ولكن المتن محال أو مخالف للمعلوم من الشريعة بالضرورة أو مخالف مخالفة صريحة لظاهر الكتاب والسنة الصحيحة ، أو فيه ركاكة وتهافت أو مجازفة أو مبالغة فى الثواب أو العقاب أو أمارة من سائر الأمارات الكثيرة التى بينها العلامة ابن القيم رحمه الله فى كتابه النفيس « المنار المنيف » .

وأحيانا يحكم على حديث الثقة بالبطلان ، بمعنى الخطأ فى الإسناد والمتن جميعاً أو فى أحدهما كما فعل أبو حاتم الرازى مع (حامد بن يحيى البلخى) – وهو من أعلم الناس بابن عيينة – فى حديث أخطأ عليه فى إسناده ، وزاد فى متنه ، واستعجم ذلك بعض الكبار . وهو فى « علل الحديث » (٢٦٦٨) لابنه عبد الرحمن ، وسوف أبينه فى حينه بإذن الله وكما فعل مع الربيع بن يحيى الأشنانى – وهو عنده ثقة ثبت وتكلم فيه غيره –، فقال فى حديث رواه عنه عن الثورى عن ابن المنكدر عن جابر مرفوعاً فى الجمع بين الصلاتين : « غير أنه باطل عندى ، هذا خطأ لم أدخله فى التصنيف ، أراد أبا الزبير عن جابر أو : أبا الزبير عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ، والخطأ من الربيع » كما فى « العلل » أيضاً (٣١٣) .

ولذلك نظائر فى كلام غيره من الأئمة كأحمد وابن معين وغيرهما ، والله المستعان وعليه التكلان ، ولا حول ولا قوة إلا بالله .

ثم إننى وقفت على إسناد الدارقطنى رحمه الله ، فقد قال الحافظ ابن حجر رحمه الله فى « اللسان » (١/ ٢٤٢) – أثناء ترجمة (أحمد بن عيسى بن محمد أبى العباس الكندى الليثى الصوفى المقرى المعروف بابن الوشاء التنيسى) –: « وأورد الدارقطنى فى « غرائب مالك » عن أبى بكر الشافعى وأحمد بن محمد بن إسحاق كلاهما عن محمد بن سهل العطار عن أحمد بن عيسى الكندى المؤدب عن عثمان بن عبد الله النصيبى .... » الحديث ، وقال : هذا باطل ومن بين مالك وشيخنا ضعفاء كلهم سوى الشافعى .
=

وبه عن عائشة رضى الله عنها : لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تكشف شعرها ولا شيئاً من صدرها عند يهودية ولا نصرانية ولا مجوسية ، فمن فعل ذلك فلا أمانة لها .

وقال : « هذا أيضاً باطل عن مالك ، ومن دونه متروكون » .

قلت : فتبين بذلك أن عبارة الحافظ الدارقطنى رحمه الله – عقب حديثنا هذا – هى : « هذا باطل ، ومن بين مالك وشيخنا ضعفاء كلهم .... » فيكون ما فى « التذكرة » أصح مما فى « تنزيه الشريعة » .

أما وصف الدارقطنى نفس الرجال بأنهم : « متروكون » إنما كان فى الأثر الآخر عن عائشة رضى الله عنها .

والحاصل أن الطرق الثلاث إلى عثمان بن عبد الله لا يثبت منها شىء، وإن كان هو فى نفسه متهم بوضع الحديث . والمتن باطل على كل حال . وقد كنت علقت هذا الموضع فى آخر المجلد الأول من « لسان الميزان » – نسخة الدار – منذ زمان ، ولم أهتد إليه إلا أمس فقط – قدراً – يوم الأحد ٧ من ربيع الآخر – بتوقيت مصر – سنة ١٤١٣ هـ ، ٤ من أكتوبر سنة ١٩٩٢ م . وقد دعوت أبا عُمر الصابر بالله إلى استلامه منذ ليلة الجمعة الماضية ولما يأت بعد . فكانت لله جل وعلا فى ذلك الحكمة البالغة ، وهو حسبى ونعم الوكيل .

◘ محتويات الكتاب ◘

٣١ – بيان أن ذلك مأخوذ من « ذيل اللآلىء » أيضاً للسيوطى ، والتردد فى نسبه صيغة الحكم عليه فى « التذكرة » . وبيان سَبَبَىْ ترك الراوى عند المحدثين ومعنى (الباطل) عندهم بما يتجه به حكم الدارقطنى على هذا الحديث وأن الحكم بالبطلان لا يتبع المتن فيه الإسناد باطراد . وأن الباطل قد يكون من رواية الثقة بمعنى الخطأ مع تعضيد ذلك بمثالين عن أبى حاتم الرازى رحمه الله (حاشية) .

❋ ❋ ❋